

الاجرة فلا يرضى بها من غيرها ومثل انما اقتضت من الفرض لانها  
ليست بركن ومبنيها على الاستراحة فيلا يمتدحها النوصر  
فيجوز ان تخيب من الفرض بخلاف سائر الافعال فان  
سببها على المنفعة والانتاري في حالة النوم وذكر في  
المنية اذ اقام في المنفعة كالمفضل به ان يفقد قدر التمه  
فان لم يفقد فسدت صلواته انتهى وهذه كالتري عبارة  
الكتاب فلا ادري الما المراد بالمنية او غيره مما وافقه  
في صدر الاسم المكتفي به وعلى التقدير الاول يثبت  
لهذا الكتاب نوع من التنويه بعبادة الفذ حيث  
تدل منه على الامام الجليل ولم يتفقه بالرد انتهت  
عبارة ابن ابي عمير في قوله لا يقتضيه رتبة الاشار  
به اليه في الرد على العنيتاني حيث قال نفسه ولا  
تفطرا لحي في قال الحوي في شرح الكفر والفرض بينهما  
ان الفاسد ما فات عنه وصفه من غوب والمباطلا  
فان عنه سر وطا او ركن وقد يطلق الفاسد بمعنى  
الباطل مجازا انتهى ووجه الرد ان اعيننا لم يفرق  
في المبادان بينهما وانما فرق في المعاملات  
قوله ونقاد وجوباني المهديني والابتغى فقصها  
بالسجود وسينتهي منه اربع مسائل ذكرها في الاولي  
اذ ترك المنفعة الاولي عهد الثانية اذ اشكل في بعض  
افعال صلواته فتذكر عهدا هي تشغله عن ذلك ركن

قوله لا تشغله  
بشرها

الثالثة

Copy and Society

University